تم تعديل العنوان لورود خطأ

سلطنة عمان تفاوض مصارف للحصول على قرض بمليار دولار

ارتفاع الدين وتدهور الوضع الائتماني يثيران مخاوف المستثمرين

تم تعديل عنوان هذا التقرير وتصحيح قيمة القرض الى مليار دولار.

تواصل سلطنة عُمان طرق أبواب السوق المالية العالمية للحصول على قرض يمكنها من سداد ديون مستحقة في وقت تتضاءل فيه هوامش تحرّك الحكومة، لاسيما مع الإقبال الباهت على سنداتها نظرا لمخاوف المستثمرين من تدهور الوضع الائتماني وارتفاع حجم الدين.

مسقط - قالت مصادر إن سلطنة عُمان تجري محادثات مع مجموعة من البنوك بشأن قرض بما لا يقل عن مليار دولار، إذ تسعى الدولة الخليجية المنتجة للنفط إلى الحصول على المزيد من التمويل قبيل سداد ديون ثقيلة على مدار العامين المقبلين.

وأصدرت السلطنة، المصنفة ديونها دون الدرجة الجديرة بالاستثمار من جميع وكالات التصنيف الائتماني الكبرى، سندات بملياري دولار الشهر الماضي في عملية شهدت طلبا باهتا، وهو ما يعود إلى أسباب منها قلق المستثمرين بشأن تدهور الوضع الائتماني للبلاد.

وقال أحد المصادر المطلعة الثلاثة إنها تجري محادثات حاليا للحصول على قرض سيعيد تمويل دين مصرفي قائم قيمته مليار دولار مستحق في يناير. وقال مصدر ثان إن التمويل الجديد قد يتخطى المليار دولار. ولم تردّ وزارة المالية العمانية حتى الآن على طلب للتعليق.

وجمعت السلطنة 1.5 مليار دولار من سندات دولية مستحقة في يونيو، وذلك إلى جانب مليار دولار مستحقة في يناير حصلت عليها في 2016 بعد هبوط أسعار النفط، بحسب بيانات رفينيتيف.

وقالت "ستاندرد آند بورز جلوبال" للتصنيف الائتماني، والتي خفضت تصنيف عمان الشهر الماضي، إن الديون الخارجية المستحقة في العامين المقبلين بلغت 10.7 مليار دولار، أي حوالي 7.5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

وقالت الوكالة الشهر الماضي "ستواصل عمان الاعتماد على الدين الخارجي لتمويل عجزها الحكومي الضخم وديونها المستحقة وستظل عرضة للتأثر بالتغيرات في معنويات المستثمرين".

وراكمت الدولة المنتجة للنفط ديونا بسرعة فائقة في السنوات القليلة الماضية بعد انهيار أسعار النفط من 115 دولارا للبرميل في يونيو 2014 إلى ما يقل عن 30 دولارا في يناير 2016.

10.7
مليار دولار قيمة الديون المستحقة، ما يعادل نحو 7.5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي

ويثير لجوء مسقط إلى الاقتراض الخارجي بشراهة لسد العجز في الموازنة مخاوف بين المستثمرين ودفع تصنيفها الائتماني إلى مستوى عالي المخاطرة، في ظل بطء وتيرة الإصلاحات وزيادة الإنفاق الحكومي.

وفي الوقت نفسه، تعتزم السلطنة تنويع مصادر اقتصادها وتطبيق إصلاحات حساسة على الضرائب والدعم، لكنها تعطّلت في عهد السلطان الراحل قابوس الذي حكم البلاد 50 عاما ووافته المنية في يناير.

وتستهدف خطط إصلاح مالي يتبناها حاكم سلطنة عمان خفض العجز المالي إلى 1.7 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول 2024 من عجز أولي عند 15.8 في المئة هذا العام.

وسبق للسلطان هيثم بن طارق آل سعيد أن قال، إن الحكومة ستعمل على خفض الدين العام وإعادة هيكلة المؤسسات العامة والشركات لدعم الاقتصاد.

وفي إطار الإصلاحات المزمعة، ستطبق عُمان ضريبة قيمة مضافة بنسبة 5 في المئة العام المقبل وتسعى أيضا إلى تطبيق ضريبة على الدخل بالنسبة إلى أصحاب الدخول المرتفعة في 2022، في خطوة ستكون الأولى لدولة من دول مجلس التعاون الخليجي.

وجاء إقرار ضريبة القيمة المضافة، الذي لطالما أجلته تحت ضغط الأزمة الاقتصادية ومطالب صندوق النقد الدولي، بترشيد الإنفاق وتنويع مصادر الدخل حيث تهدف السلطنة إلى توليد دخل ضريبي أكثر استقرارا.

وتعتبر ضريبة القيمة المضافة ضريبة "غير مباشرة" يتحمل قيمتها المستهلك النهائي في حين يقوم المورّد (الخاضع للضريبة) باحتساب وتحصيل الضريبة وتسديدها إلى جهاز الضرائب.

وكانت السلطنة قد أصدرت تشريعات أخرى لتهيئة المناخ العام قبل إقرار هذه الضريبة وذلك من خلال القوانين المحفزة للاقتصاد، كقانون الشراكة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص، وقانون الاستثمار، وقانون الإفلاس، وقد كان سبب التأخير في تطبيق ضريبة القيمة المضافة، بحسب خبراء، يعود إلى تهيئة المناخ لاستكمال تلك القوانين والتشريعات.

القطاع الخاص يعدل دفة الصناعات

مصر تسند المناطق الصناعية لقطاع خاص محلي وأجنبي

تسع مجمعات صناعية ومليار دولار لتعزيز تنافسية الاستثمار في الصعيد

قررت القاهرة الخروج من عباءة البيروقراطية والتصدي للعراقيل بطريقة مختلفة، فمنحت إدارة المناطق الصناعية الواقعة في نطاق جنوب البلاد للقطاع الخاص المحلي والأجنبي، لتحفيز النشاط الاقتصادي وتشجيع تدفق الاستثمارات.

محمد حماد
صحافي مصري

القاهرة - أعلنت الحكومة المصرية الحرب على البيروقراطية، وأسندت إدارة عدد من المناطق الصناعية للقطاع الخاص، بعد أن فشلت الحوافز التي منحها قانون الاستثمار في جذب رؤوس الأموال إلى جنوب البلاد، ووجدت أن هناك عيوبا في الإدارة أدت إلى عدم تحقيق العوائد الاقتصادية المرجوة.

ويمنح المجلس الأعلى للاستثمار حوافز للاستثمارات الجديدة في محافظات جنوب مصر، البالغ عددها 9 محافظات، إعفاءات في مجال الاستثمار الزراعي والصناعي من الضريبة على الأرباح لنحو خمس سنوات، فضلا عن تسهيلات كبيرة في الحصول على أراضي الاستثمار الصناعي.

وأعلنت وزارة التجارة والصناعة أخيرا عن تدشين 9 مجمعات صناعية ضمن المرحلة الأولى لتنمية جنوب البلاد، من بين 13 مجمعا جديدا، لتحفيز الاستثمار في الصعيد، وتوفير فرص عمل للحد من الهجرة الداخلية والخارجية.

ورصد البنك الدولي بالتعاون مع وزارة التنمية المحلية مليار دولار ضمن برنامج الأخيرة في جنوب مصر، من أجل تعزيز تنافسية الاستثمار هناك وتطوير المناطق الصناعية ودعم التكتلات الاقتصادية التي تسهم مباشرة في تحسين جودة الحياة.

ورغم الحوافز المتباينة، إلا أن البيروقراطية العميقة قوضت مفاصل النشاط الاقتصادي، إلى جانب سوء الخدمات المقدمة للمستثمرين، ما جعل المبادرات التي اتخذتها الحكومة عديمة الجدوى.

وتأتي هذه الخطوة بعد أن استدعت القاهرة تجربة دولة الإمارات في إدارة وتنمية المناطق الصناعية، للخروج من نفق البيروقراطية التي تعاني منها مصر، رغم محفزات جذب الاستثمارات المتعددة.

ووقعت هيئة التنمية الصناعية المصرية اتفاقا مع شركة التنمية الصناعية المملوكة للهيئة العامة للتنمية الصناعية ومؤسسة الإمارات لإدارة المشروعات الصناعية واللوجيستية، تقوم بموجبه الشركة الإماراتية بإدارة المناطق والمجمعات الصناعية المصرية بهدف تكامل أنشطتها الخدمية واللوجيستية وتعزيزها واستدامتها.

ويشمل نطاق التجربة أيضا مناطق صناعية في مدن "بدر" في شرق القاهرة و"السادات" في نطاق محافظة المنوفية، وأخرى في كل من الإسكندرية وبورسعيد على ساحل البحر المتوسط.

ويعاني مجال الاستثمار في مصر من طول إجراءات التراخيص وتباطؤ حلّ المشكلات، ما وضع القاهرة في مراكز متأخرة، ضمن تقرير مناخ الأعمال، حيث حلت العام الماضي في المركز 128 ضمن قائمة تتكون من 190 دولة.

ومنح التقرير القاهرة تصنيفا سيّئا في بند تسجيل الملكية، وحصلت على 7 درجات من إجمالي 30 درجة على مؤشر جودة إدارة الأراضي، إلى جانب إجراءات التسجيل والتي تصل إلى نحو 75 يوما، وهو ما أدى إلى ضرورة البحث عن طريقة لتحاشي العراقيل التي أثّرت على الاستثمار، وفي مقدمتها الإدارة.

وقال محمد سعدالدين، نائب رئيس الاتحاد المصري لجمعيات المستثمرين، إن إسناد إدارة المناطق الصناعية للقطاع الخاص، يعزز من تطوير الخدمات ويسهم في تسريع وتيرة الأعمال، وتسويق المناطق الصناعية بشكل فعال بعيدا عن بيروقراطية الإدارة الحكومية.

علاء السقطي

الاتجاه الجديد خطوة لتطبيق أنظمة التصنيع المتكاملة في الصناعة

محمد سعدالدين

إدارة القطاع الخاص تطور الخدمات وتسرع وتيرة الأعمال

وأضاف لـ"العرب"، أن القطاع الخاص حريص على تعزيز معدلات ربحيته، بالتالي ينعكس ذلك على الأداء السريع لحل المشكلات التي تواجه المستثمرين في المناطق الصناعية، التي تتعلق بإدارة المرافق اللازمة لتشغيل المصانع أو منح التراخيص.

وطبقت القاهرة خلال السنوات الماضية تجربة المطور الصناعي، وتمنح من خلالها لمستثمر كبير أو شركة مساحة كبيرة من الأراضي، ويتولى تكويرها وتوصيل المرافق إليها، ثم يقوم بتقسيمها إلى أنشطة صناعية ويؤجرها لمستثمرين في الأنشطة الاقتصادية المتنوعة.

ومن أهم الشركات العاملة بنظام المطور الصناعي "بولاريس"، وهي استثمار مصري - سعودي - تركي، و"أس.دي.أم" ومواد الإعمار القابضة "سي.بي.سي" والأولى و"بيراميدز" و"السويدي".

وتعمل هذه الشركات في نطاق المدن والمناطق الصناعية الكبرى، منها مناطق العاشر من رمضان والسادس من أكتوبر ومدينة السادات، بعيدا عن المناطق النائية والصعيد، بسبب تراجع جاذبية الاستثمار في جنوب البلاد.

وأكد علي حمزة، رئيس جمعية مستثمري أسيوط، أن إسناد إدارة المناطق الصناعية للقطاع الخاص في جنوب البلاد، خطوة مهمة لكنها جاءت متأخرة، بعد أن غيّر الروتين الحكومي بوصلة المستثمرين في الاتجاه نحو الصعيد.

وأوضح لـ"العرب"، أن الدولة قدمت حوافز عديدة للصعيد خلال الأعوام الماضية، مثل منح الأرض بالمجان، ومبادرات البنوك لتمويل المصانع بفائدة منخفضة، إلا أنها لم تؤت ثمارها بسبب التباطؤ في تفعيل الحوافز نتيجة غياب الإدارة الرشيدة.

وتحتاج المناطق الصناعية في جنوب مصر للتسويق بشكل احترافي، لأنها تعج بالفرص، لكن غياب رؤية ترويجها خلال السنوات الماضية فاقم من أوضاعها، وأدى إلى تركز الاستثمارات في المناطق الصناعية الكبرى فقط.

وأشار علاء السقطي، عضو مجلس إدارة جمعية مستثمري مدينة بدر، إلى أن الاتجاه الجديد لوزارة التجارة والصناعة بإسناد إدارة المناطق الصناعية سوف يحقق عددا من الفوائد، منها نظام الصناعات المتكاملة.

ولفت لـ"العرب" إلى أن هذا النظام يؤدي إلى تقسيم المناطق الصناعية لأنشطة اقتصادية متكاملة، بحيث تتكامل مراحل الإنتاج والتسويق معا، من خلال تخصيص مناطق لتصنيع بعض المنتجات التي تدخل كخامات وسيطة في تصنيع منتجات أخرى وبالتالي تتكامل منظومة التصنيع.

وتحتاج هذه الخطوة إلى إدارة محترفة قادرة على قراءة خارطة التصنيع وإمكانيات كل منطقة صناعية، ومن الصعوبة أن يتم ذلك تحت عباءة الإدارة الحكومية التي لا تمتلك مرونة الحركة وسرعة اتخاذ القرار.

وتمتلك شركات الإدارة الخاصة المحترفة خبرات توجيه المستثمرين الجدد، نحو الأنشطة الإنتاجية الأكثر طلبا، في حال طلب النصيحة وكذلك والأسواق المستهدفة.

ويمكن أن يعزز نجاح هذه المنظومة الاستفادة من الاتفاق الذي وقعته الحكومة المصرية مع شركة "سيمنز" الألمانية لتحسين القدرات التنافسية للصناعة عبر تدشين مناطق ذكية.

وتقوم التجربة الألمانية على تكوين مناطق صناعية متخصصة في كل مقاطعة، وتعتمد بشكل رئيسي على المواد الخام المتوفرة بها، فضلا عن تناغم هذه المناطق مع مخرجات التعليم، واستخدام أفضل طرق التكنولوجيا في حل المشكلات بعيدا عن التدخل البشري.

البحرين تطلق حملة لمكافحة الجرائم الاقتصادية وغسيل الأموال

المنامة - أصدر المستشار عبدالله بن حسن البوعينين، رئيس محكمة التمييز، نائب رئيس المجلس الأعلى للقضاء في البحرين، قرارا بتخصيص محكمتين جنائيتين للنظر في جرائم الاتجار بالأشخاص والجرائم المالية وغسيل الأموال.

عبدالله بن حسن البوعينين

الجرائم المالية تشكل خطرا على المشاريع وتضر بالاقتصاد

ونقلت وكالة الأنباء البحرينية (بنا) الأربعاء، أن القرار أوكل إلى المحكمة الكبرى الجنائية الأولى النظر في جرائم الاتجار بالأشخاص، والمحكمة الكبرى الجنائية الرابعة النظر في الجرائم المالية وغسيل الأموال.

ووفقا للقرار، تتولى المحكمة الكبرى الجنائية الأولى الفصل في الجرائم المحالة إليها من نيابة الاتجار بالأشخاص، وهي الجرائم المنصوص عليها بشأن مكافحة الاتجار بالأشخاص، وكذلك الجرائم الواردة في قوانين أخرى، وتبرز فيها إحدى صور الاستغلال في جريمة الاتجار بالأشخاص.

وطبقا للقرار، تتولى المحكمة الكبرى الجنائية الرابعة الفصل في الجرائم المحالة إليها من نيابة الجرائم المالية وغسيل الأموال، وهي الجرائم المالية الواردة في قانون العقوبات وجرائم غسيل الأموال المنصوص عليها بشأن حظر ومكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وتعديلاته والقرارات الصادرة بناء عليه، وكذلك الجرائم المتعلقة بالذمة المالية.

وقال المستشار البوعينين إن "الجرائم المالية وغسيل الأموال من أبرز الجرائم الاقتصادية التي تشكل خطرا على المشاريع التنموية في البلاد وتضر بالاقتصاد في جميع المستويات."

وأكد أن تخصيص محكمة للنظر في الجرائم المالية وغسيل الأموال يأتي "تأكيدا على دور القضاء في صون النظام المالي للدولة من أي شبهة، خاصة في ظل تزايد الجرائم المالية على المستوى العالمي وتنوع أشكاله وأساليبه، الأمر الذي يتطلب معه مواكبة هذا التزايد من خلال تخصيص محكمة تتولى النظر في هذه الجرائم، ويضمن في ذات الوقت سرعة الفصل فيها وفق معايير وضمانات المحاكمة العادلة".

وأشار البوعينين إلى أن تخصيص محكمة للنظر في جرائم الاتجار بالأشخاص يأتي "استكمالا لدور الدولة في مكافحة مثل هذه الجرائم التي تعد انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية".

وكانت البحرين، قد أعلنت في فبراير الماضي عن تفكيك شبكة كبيرة لغسيل الأموال لمصلحة إيران فيما تمت إحالة عناصرها على القضاء.

وقالت النيابة العامة البحرينية حينها إنّها أحالت أفرادا متورطين في مخطط غسيل أموال ضخم لمصلحة إيران على القضاء.

وقال النائب العام البحريني علي بن فضل البوعينين إنه "بعد تحقيق موسّع دام عدة سنوات، أحالت النيابة العامة الأفراد المتورطين (دون ذكر عددهم أو جنسياتهم) في مخطط ضخم لغسيل الأموال".

وأوضح البوعينين أن "الملاحقات القضائية تتعلق بغسيل المليارات من الدولارات عبر بنك المستقبل، الذي تم تأسيسه في البحرين، حيث تم التحكم فيه من قبل بنكين إيرانيين، هما البنك الوطني الإيراني، المعروف بملي، وبنك صادرات إيران".

وذكر أن نتائج التحقيقات توصّلت إلى أنّ "البنكين نفذا الآلاف من المعاملات المالية الدولية، مع توفير غطاءات للكيانات الإيرانية فيها".

كما حدّد التحقيق الآلاف من المعاملات التي تم تجريدها من البيانات، وبلغ مجموعها حوالي 5 مليارات دولار.

وتعيش إيران ضائقة اقتصادية ومالية غير مسبوقة دفعتها إلى الهروب من أزماتها عبر أنشطة مشبوهة في دول الجوار.

ومطلع الشهر الجاري أصدرت المحكمة الكبرى الجنائية في البحرين، أحكاما حضورية اعتبارية بالإدانة في سبع قضايا لغسيل الأموال متهم فيها البنك المركزي الإيراني مع عدد من البنوك.

ويتهم في القضية البنك المركزي الإيراني بالاشتراك مع عدد من البنوك الإيرانية وبنك المستقبل وثلاثة من مسؤوليه.

وقضت في كل قضية بإدانة المتهمين جميعا وذلك بمعاقبة مسؤولي بنك المستقبل بالسجن لمدة خمس سنوات وتغريم كل منهم مبلغ مليون دينار (2.66 مليون دولار).

كما تم تغريم البنك المركزي الإيراني وغيره من البنوك المتورطة بمبلغ مليون دينار (2.66 مليون دولار) لكل منها، مع مصادرة مبالغ التحويلات المالية موضوع الجريمة، حيث بلغ إجمالي الغرامات المحكوم بها 49 مليون دينار (130.34 مليون دولار) فضلا عن مصادرة مبالغ التحويلات بمقدار 173 مليون دولار.